

أقر مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس الميزانيات والحسابات الختامية عن 82 مشروعاً منذ السنة المالية 2000/99 – 2010/2011. كما وافق المجلس على المداولة الثانية لقانون إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات واحاله للحكومة لتنفيذه. وإقر المجلس أيضاً المداولة الأولى للاقتراح بقانون بشأن إصدار المعاملات الإلكترونية كما وافق على المداولة الثانية للاقتراح بقانون بشأن منح علاوة الأولاد 75 ديناراً حتى 7 أبناء وأحاله إلى الحكومة. ووافق مجلس الأمة على تقرير «العرائض والشكاوى» بشأن الترقبات النفطية وأحال التقرير إلى الحكومة متضمناً التوصيات النيابية. وافر المجلس تكليف اللجنة التعليمية التحقيق في الشكاوى المقدمة لمدير ونائب مدير «التطبيقي» خلال السنتين الأخيرتين. وفيما يلي التفاصيل:

كاتب: سامح عبد الحفيظ - رئيس القسم - سلطان العبدان - خالد الشكري

## 75 ديناراً علاوة الأولاد حتى السابع



الرئيس علي الراشد ونائبه مبارك الخريج وعدنان عبدالصمد ونبيل الفضل على المنصة

محصف وظالم، فما الذي دفع الحكومة إلى هذا القرار، هل هناك دراسة أم أنه قرار عشوائي؟! ليس لدينا مشكلة إن كان القرار اختيارياً ولكن ليس اجباراً، والحري أن نؤكد مكافأة الموظفين حتى يكون هناك عدل وأستغرب عدم مساواة رجال المطافئ بالعسكريين!

● فيصل الدويسان: قررت الحكومة أن تقسم منبحة ممالك جديدة وبعدها نهضت مصر، فإذا كانت الحكومة تقصد أن تتخلص من الترهل فمربحاً به، ولا بأس في ذلك، لكن هل حاولت الحكومة أن تعوض هؤلاء عن معاشاتهم التقاعدية؟ الحكومة إذا أرادت أن تطبق هذا القرار بالمساواة فهذا جيد وعليها أن تبدأ بمستشاريها ووزرائها وأقربائها.

● هاني شمس: الحكومة ليس لديها رؤية أو دراسة واضحة بشأن قضية إحالة من أمضوا 30 سنة إلى التقاعد ودليل ذلك عدم تقديمها بياناً خلال جلسة اليوم، لأنها تعرف أن المجلس سيناقش هذه القضية اليوم، وكان الحكومة تريد الانتقام من القياديين بعد جلسة البطالة وعلى الحكومة أن تبدأ بالوكلاء والوكلاء هم أيأناً ولذلك يجب أن تزيد رواتبهم بنسبة 30% والعمل هذه الكفاءات التي رمت بهم في أتون نكران الجميل، وقرار الإطفاء أيضاً متخطى، فكيف نضع فقط المساوين منذ عام 2002، ولكن ماذا من الموظفين قبل عام 2002؟

● سعدون حماد: قرار مساواة الإطفائيين بالعسكريين صدر في عام 2002، ومن تقاعد قبل 2002 شملتهم الراتب وأناس من المتقاعدين متميزون وليس من المفترض أن نغفدهم، ويجب أن نبحث في الشبهة الدستورية في هذا القرار، ونطالب بتأجيل هذا القرار حتى ندرسه جيداً، وحتى لا يتعارض مع الخدمة المدنية، وإذا كانت الفتوى والتشريع أعطت الحق للإطفائيين فلا بد من تطبيقه عليهم والحصول على ميزاتهم وتعديل أوضاعهم.

● د.رولا دشتي: مجلس الوزراء لم يأخذ القرار ولكن أعطى التوجيه للوزراء بإحالة من أمضى 30 سنة و فوق فقط للموظفين الإشرافية وهو حق أصيل للوزير المعني وهو من يقرر وليس مجلس الوزراء، وذلك لضخ دماء جديدة للمساهمة في تنمية المجتمع، وهناك خلط عند الزملاء، ففي حكم القانون يخرج الموظف بعد 65 سنة ونحن أوصلناهم بعد 70 سنة ولكن يحق للوزير أن يحيل الموظفين الذين لديهم معاش تقاعدي ويحق لهم معاش تقاعدي وليس مربوطاً بـ 65 عاماً. وكل وزير معني بهم بنظير وزارته سيأخذ القرار المناسب لمصلحة العمل، وفيما يتعلق بالإطفائيين فأؤكد أن الحكومة تلتزم بالحكمة الأميرية وملتزمون بتطبيقها حرفياً فما جاء فيها هو بشأن العسكريين وليس الإطفائيين

● عبد الله المعيوف: قرار

ينص على عمل الكويتي التي 65 عاماً، فهم الآن معرضون إلى زلزال معيشي. نحن نذهب بالخبرات الوطنية إلى المقصلة والحكومة تتساوي بين المحسن والمسيء، فلماذا لا تميز الحكومة. وعلى الحكومة أن تبين لنا ماذا ستفعل في هذه الكفاءات التي رمت بهم في أتون نكران الجميل، وقرار الإطفاء أيضاً متخطى، فكيف نضع فقط المساوين منذ عام 2002، ولكن ماذا من الموظفين قبل عام 2002؟

● سعدون حماد: قرار مساواة الإطفائيين بالعسكريين صدر في عام 2002، ومن تقاعد قبل 2002 شملتهم الراتب وأناس من المتقاعدين متميزون وليس من المفترض أن نغفدهم، ويجب أن نبحث في الشبهة الدستورية في هذا القرار، ونطالب بتأجيل هذا القرار حتى ندرسه جيداً، وحتى لا يتعارض مع الخدمة المدنية، وإذا كانت الفتوى والتشريع أعطت الحق للإطفائيين فلا بد من تطبيقه عليهم والحصول على ميزاتهم وتعديل أوضاعهم.

● د.معصومة المبارك: مجلس الأمة يجب أن يكون له تقديره واحترامه، وكان من المفترض أن نستمع إلى بيان من الحكومة حول سياستها في هذا الشأن. قرار مجلس الوزراء يتناقض مع قانون الخدمة المدنية الذي يجيز مضي 35 سنة في الخدمة، الحكومة عندما أقدمت على مثل هذا القرار لم تدرسه أبداً فهل خط الانتظار الطويل يستوجب مثل هذا القرار الجائر والظالم؟

● طاهر الفيصلكاوي: قرار التقاعد هو قرار جيد وقد يكون سلبياً، فإذا درس دراسة جيدة فسيكون جيداً، إن الكويتي يتقاعد عند 52 عاماً وهو في قمة العطاء.

سن الستين، وثانياً يجب أن يحال غير الكويتيين قبل يعملون 40 سنة ولم يحالوا إلى التقاعد، فلا يجوز تطبيق تخونهم بعض المغيرين وتحدث الكارثة، ويطالبون المجتمع بتقدير عطائهم، ويجب أن نتصدى لهذا الموضوع ونصدر توصية بأن تعامل الحكومة رجال الإطفاء بذات مزايا العسكريين، فلنعطهم امتيازات تعيينهم على القادم من الأيام وسنصدر توصية بمنحهم امتيازات ومكافآت.

● خالد العدوة: نحن أمام تناقض حكومي يتعلق بوضع هيكلية في موظفي الدولة، فقرار مجلس الوزراء يناقض قانون الخدمة المدنية الذي

مالية وأتت بناء على دراسات قانونية ولا بد أن يُعاد النظر في القرارات، والغاية المرجوة أن الموظف عمل أموره على راتب معين ولا بد من ترك المسألة جوازياً بمزايا مالية.

● خالد الشليمي: أكبر شريحة متضررة هي المتقاعدون، فالزيادات في قطاع النفط ساهمت في ارتفاع الأسعار، الأمر الذي أضر بالمقاعدين الذين لم تزد رواتبهم، فبعد أن كان معاشهم 1500 سيخف إلى 800 دينار، نحن نؤيد موضوع خلق فرص عمل ولن يكون ذلك من خلال الإحالة للمتقاعد بل من خلال إنشاء المشروعات والحكومة قالت إن ميثاء مبارك سيخلق فرص عمل وعددها 30 ألف فرصة عمل فهل الحكومة أهلت الكوادر؟ وقالت عن جهز الصناعي فهل الدولة جهزت لإعداد الكوادر وخلق فرص العمل من خلال الاستثمارات في القطاعات النفطية؟

● د.عبد الحميد دشتي: الحكومة تكيل بمكيالين، فهناك قرار بمعاملة رجال الإطفاء

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

بالمتقاعدين

توصيات نيابية بإعطاء سنتين لمن تجاوزوا 30 عاماً في الخدمة قبل الإحالة للتقاعد

وأعداد تقرير عن إجراءات الحكومة مع المبررات، في هذا الموضوع خلال 3 شهور، وأعداد الحكومة مذكرة قانونية من قبيل الفتوى والتشريع حول دستورية وقانونية الإجراءات الحكومية بالإحالة القسرية لن يبلغ 30 سنة والموظفين في المناصب الإشرافية للتقاعد.

● د.عبد الحميد دشتي، فيصل الكندري، نواف سليمان الفزيع، بدر البذالي، طاهر علي الفيصلكاوي، سعود الحريجي، حسام البيغلي، هاني شمس ويعقوب الصانع.

البوص يقترح إطلاق أسماء عدد من الشخصيات على شوارع الأحمدية

قدم النائب سعد البوص اقتراحاً برغبة جاء فيه أن الصفحات البيضاء في ذاكرة تاريخ الكويت عامرة بقصص العطاء والعرفان والولاء لهذا الوطن من رجال صدقوا مع أنفسهم فقدموا لبلدنا خدمات جليلة كانت ولا تزال محفورة في ذاكرة الكويت، وأسهموا في نهضتها وبناء مؤسساته ورفع اسم الكويت في كل المحافل.

● د.عبد الحميد دشتي، فيصل الكندري، نواف سليمان الفزيع، بدر البذالي، طاهر علي الفيصلكاوي، سعود الحريجي، حسام البيغلي، هاني شمس ويعقوب الصانع.

توصية نيابية بصرف معاش استثنائي لرجال الإطفاء أسوة بالعسكريين

قدم النائب سعد البوص اقتراحاً برغبة جاء فيه أن الصفحات البيضاء في ذاكرة تاريخ الكويت عامرة بقصص العطاء والعرفان والولاء لهذا الوطن من رجال صدقوا مع أنفسهم فقدموا لبلدنا خدمات جليلة كانت ولا تزال محفورة في ذاكرة الكويت، وأسهموا في نهضتها وبناء مؤسساته ورفع اسم الكويت في كل المحافل.

● د.عبد الحميد دشتي، فيصل الكندري، نواف سليمان الفزيع، بدر البذالي، طاهر علي الفيصلكاوي، سعود الحريجي، حسام البيغلي، هاني شمس ويعقوب الصانع.

توصية نيابية بصرف معاش استثنائي لرجال الإطفاء أسوة بالعسكريين

قدم النائب سعد البوص اقتراحاً برغبة جاء فيه أن الصفحات البيضاء في ذاكرة تاريخ الكويت عامرة بقصص العطاء والعرفان والولاء لهذا الوطن من رجال صدقوا مع أنفسهم فقدموا لبلدنا خدمات جليلة كانت ولا تزال محفورة في ذاكرة الكويت، وأسهموا في نهضتها وبناء مؤسساته ورفع اسم الكويت في كل المحافل.

● د.عبد الحميد دشتي، فيصل الكندري، نواف سليمان الفزيع، بدر البذالي، طاهر علي الفيصلكاوي، سعود الحريجي، حسام البيغلي، هاني شمس ويعقوب الصانع.

توصية نيابية بصرف معاش استثنائي لرجال الإطفاء أسوة بالعسكريين

قدم النائب سعد البوص اقتراحاً برغبة جاء فيه أن الصفحات البيضاء في ذاكرة تاريخ الكويت عامرة بقصص العطاء والعرفان والولاء لهذا الوطن من رجال صدقوا مع أنفسهم فقدموا لبلدنا خدمات جليلة كانت ولا تزال محفورة في ذاكرة الكويت، وأسهموا في نهضتها وبناء مؤسساته ورفع اسم الكويت في كل المحافل.

● د.عبد الحميد دشتي، فيصل الكندري، نواف سليمان الفزيع، بدر البذالي، طاهر علي الفيصلكاوي، سعود الحريجي، حسام البيغلي، هاني شمس ويعقوب الصانع.

توصية نيابية بصرف معاش استثنائي لرجال الإطفاء أسوة بالعسكريين

قدم النائب سعد البوص اقتراحاً برغبة جاء فيه أن الصفحات البيضاء في ذاكرة تاريخ الكويت عامرة بقصص العطاء والعرفان والولاء لهذا الوطن من رجال صدقوا مع أنفسهم فقدموا لبلدنا خدمات جليلة كانت ولا تزال محفورة في ذاكرة الكويت، وأسهموا في نهضتها وبناء مؤسساته ورفع اسم الكويت في كل المحافل.

● د.عبد الحميد دشتي، فيصل الكندري، نواف سليمان الفزيع، بدر البذالي، طاهر علي الفيصلكاوي، سعود الحريجي، حسام البيغلي، هاني شمس ويعقوب الصانع.



خالد العذرة



د. علي العمير



نبيل الفضل



سيد حسين القلاف

الموافقة على الميزانيات والحسابات الختامية عن 82 مشروعاً منذ السنة المالية 2000/99 - 2011/2010

# مجلس الأمة يقرّ قانون إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات



أحمد لاري ود.عبدالحاميد دشتي وخالد الشطي



يعقوب الصانع



مبارك الخريزج مترئسا الجلسة وجانبه صفاء الهاشم وصالح عاشور

فيه لانه فني سليم. ● الوزيرة رولا دشتي: اللجنة التي شكلها وزير النفط تم تثبيت 18 شخصا والآخرين سيخضعون للضوابط الجديدة التي توصلت اليها اللجنة. ● حسين القلاف: يجب ان تكون الضوابط الجديدة تخضع للعدالة والمساواة. ● سعدون حماد: الضوابط التي وضعتها لجنة الشكاوى افضل من ضوابط اللجنة التي شكلها الوزير والذي تم تثبيت 19 شخصا ونسيان وظلم 48 آخرين. ● د.علي العمير: أشيد بهذا التقرير والتوصيات لا تعكس المعالجة الحقيقية للمظالم التي وقعت على الموظفين وفيها عدم محاسبة من تسبب في هذه الترفقات. ● عبدالله التميمي: حين تفجير قضية الترفقات عدنا على وقف الترفقات لحين تعيين وزير للنفط والقبول بتوصيات. ● صالح عاشور: التقرير يبين ان الترفقات تمت بالمحسوبية والواسطة واللجنة المشكلة من الوزراء معلومةتهم مضللة، فإما ان تكون المعلومات دقيقة وإلا فالمساءلة السياسية لوزير النفط. ● د.يوسف الزلزلة: هناك ظلم واضح وبين في هذه المؤسسة وعليها إعادة النظر في الترفقات للقيادات ويجب محاسبة المظلومين. ● حسين القلاف: في هذا التقرير بينت اللجنة اللعب في الترفقات وعلى الحكومة ان تعي ذلك الخلل الذي يسود مؤسسات البلد، والدليل وزير النفط في تصريحه عندما قال: لم أعرف هذه التجاوزات الا من خلال الصحف، فإذا من الحكومة تريد ان تعمل بشكل صحيح تمنع النظر في هذا التقرير. ● د.علي العمير: لا نرغب في تحويل أحد الى النيابة دون تجاوز، والتوصيات لا تنطرق لعسل اللجنة التي شكلها الوزير. ● رئيس المجلس علي الراشد: إحالة التقرير للحكومة.

**لازي: مكرمة سمو الأمير شملت العسكريين ورجال الإطفاء**

**العدوة: هناك تناقض حكومي في هيكلة الدولة ومؤسساتها فيما يخص التوظيف**

**شمس: الحكومة تريد الانتقام من القياديين بعد جلسة البطالة**

**الفريزج: لماذا نفرغ المؤسسات وأجهزة الدولة من ذوي الخبرة؟**

التعاون من اجل انصاف من ظلم من هذه القرارات، وفضيحة شركة النفط مدوية. ● أحمد لاري: هذا التقرير يشكل نموذجا للتقارير الوافية والشاملة من جميع النواحي، وفعلا التوصيات تصب في صالح المظلومين، فهناك من هو مستحق، ونريد ان نسمع رد الحكومة حول هذه التوصيات والترقيات يجب الا يكون فيها اي دور للمسؤولين القدامى واستبعادهم من اللجان المقبلة. ● عصام الدبوس: من العدالة استبعاد من هو كان راضيا بهذا الظلم، أما فيما يخص تشكيل اللجنة فوعدنا من قبل الوزير ابصال التقرير لأعضاء اللجنة لمعرفة عملية التقييم وتعترف بكل من تولي المناصب ليس غير مستحق. ● خالد الشطي: القرار فيه ترقية اكثر من 50 موظفا بموجب نظام المفاضلة تتم بتعمير فقانونيا يجب الغاء الترفقات بالكامل. ● حسين القلاف: بالجدولة وحسب التدقيق تتم ترقية الموظفين والعقد بالفعل ليس دقيقا وكبير واستقالة الوزير اتت بناء على قضية «الداو»، وليس على تجاوزات الترفقات. ● أحمد لاري: هناك رأي برقي التقرير وبالتالي الآراء حول هذا التقرير تصب في صالح المظلومين وان اختلفت واكرر نود سماع رد الحكومة. ● عبدالله المعيوف: مشكلة الترفقات ازلية في قطاعات الدولة ككل فيجب على الحكومة ان تضع حلا جذريا حول الترفقات والوزير السابق للنفط «خارها» في الترفقات، فلماذا الحكومة تدفعنا الى المساءلة السياسية والحل بيدها الذي يجب عليها عدم اللعب على وتر المحسوبية. ● يعقوب الصانع: التقرير ذو حبكة قانونية ممتازة واشكر رئيس اللجنة ومقررها وأعضاءها والتقارير يكاد ينطق من التجاوزات بالترفقات وعلى السلطة التنفيذية ان تقر هذا التقرير قراءة معنية وامعان النظر

● حسين القلاف: الآن الكرة في ملعب المجلس فكل من وافق على تحويل الترفقات للتحقيق مسؤول عن محاسبة وزير النفط وللعلم بعد اسبوعين اذا تحسنت هذه القرارات المظلوم لن يأخذ حقه، والمطلوب من الوزير اياف هذه القرارات. ● عبدالحاميد دشتي: هناك بعض الترفقات مستحقة ومع تقديم الاستجاب لوزير النفط اختلط الحابل بالنابل نتجته العبث الذي حصل في فترة تقديم الاستجاب من تعيينات واشغالات وغيره، ويجب ان يكون من تسبب بذلك ان يكون في «الزفائة»، وطلبنا تشكيل لجنتين تحقيق حول ذلك، وتبين ان نظام الترفقات والمفاضلة سيء فيجب الالتزام بالدستور والقانون لإصدار، فوزارة النفط صندوق ميت اسود يجب حل رموزه. ● خالد الشطي: الآن واثناء مناقشة تقرير لجنة الشكاوى وجود 7 نواب ووزير واحد ونحن ناقش المصدر الوحيد للتدخل، وتقارير اللجنة اعد بنزاهة وشفافية ويعتبر من افضل التقارير التي قدمت ومن يعترض على هذا التقرير يجب ان يناقش الحجة بالحجة، والانسحاب يتوالى من القاعة حتى لا يتم التصويت على هذا التقرير غير مقبول وبعيد عن اصول العمل البرلماني والديموقراطي، فمسن مبدأ

الموظفين المتظلمين. ● حسين القلاف: بعض النواب يقولون ماذا نستفيد اذا كان الوزير المعني غير موجود. ● أحمد لاري: سنستفيد بان عدم موافقة.. إذن نستمر في البند. ● تقرير لجنة العرائض والشكاوى بالتحقيق في الترفقات النفطية ● عصام الدبوس: انتهت اللجنة الى رفع توصية: الغاء النظام القديم يعتمد كليا على بيانات واحصاءات تحتوي على: ● عدد سنوات خبرة الموظف الإجمالية. ● عدد سنوات خبرة على الوظيفة الحالية. ● التقييم السنوي للموظف. ● منح التميز لأصحاب الشهادات العليا. ● الغاء التعميم 1/20 2012 الخاص بشركة نفط الكويت. ● تشكيل لجان جديدة لا يدخل من ضمن أعضائها من سبق وأن دخل لجانا أخرى. ● اجراء المفاضلة الجديدة طبقا للبيانات التي تمت عليها المفاضلة السابقة. ● استبعاد من لا تنطبق عليه شروط دخول المفاضلة. ● حصر المفاضلة للموظفين المتظلمين. ● حصر الترفقات القادمة على

تلععب على عامل الوقت ولا نراهن ولا نحصن قرارات إدارية، طلبي فقط ان يكون الوزير المعني موجودا. ● 9 من 34 عدم موافقة.. إذن نستمر في البند. ● تقرير لجنة العرائض والشكاوى بالتحقيق في الترفقات النفطية ● عصام الدبوس: انتهت اللجنة الى رفع توصية: الغاء النظام القديم يعتمد كليا على بيانات واحصاءات تحتوي على: ● عدد سنوات خبرة الموظف الإجمالية. ● عدد سنوات خبرة على الوظيفة الحالية. ● التقييم السنوي للموظف. ● منح التميز لأصحاب الشهادات العليا. ● الغاء التعميم 1/20 2012 الخاص بشركة نفط الكويت. ● تشكيل لجان جديدة لا يدخل من ضمن أعضائها من سبق وأن دخل لجانا أخرى. ● اجراء المفاضلة الجديدة طبقا للبيانات التي تمت عليها المفاضلة السابقة. ● استبعاد من لا تنطبق عليه شروط دخول المفاضلة. ● حصر المفاضلة للموظفين المتظلمين. ● حصر الترفقات القادمة على

● درولا دشتي: الحكومة تمتنع عن بعض التوصيات لأنها تحتاج الى دراسة في الآن ان هناك توجيهات وليس قرار هذا أولا، ثانيا ليس قرار الوزير منفردا وناقشنا عدة ساعات فما النتيجة وما نتيجة هذا النقاش؟ ● د.علي العمير: كلام الوزيرة يثبت التناقض الحكومي، ونحن نحترم صاحب السمو، فسموه لم يمنع الإطفاين بل هو وجه بالمساواة. ● عبدالله التميمي: المناصب الإشرافية من الأخطاء الكبيرة التي سرتكبتها الحكومة إذا أحلتهم السى التقاعد، مثلما حدث في المؤسسات العسكرية، نعم نحن مع ضم دماء جديدة، ولكن المناصب الإشرافية هم المؤهلون لتولي المناصب القيادية. ● نواف الفريزج: المستشار الصراوي عندكم وأعلى لكم فتوى بانهم يستحقون المكرمة الأميرية، وأقصد الإطفاين. ● درولا دشتي: مجلس الوزراء وجه وزراء الى تقاعد الإشرافيين الذين أمضوا 30 سنة وليس من حقه ان يأخذ قرارا، وقانون الخدمة المدنية المادة 76 يحق للوزير ان يقرر ذلك. ● خالد الشطي: المستشار الصراوي عندكم وأعلى لكم فتوى بانهم يستحقون المكرمة الأميرية، وأقصد الإطفاين. ● درولا دشتي: مجلس الوزراء وجه وزراء الى تقاعد الإشرافيين الذين أمضوا 30 سنة وليس من حقه ان يأخذ قرارا، وقانون الخدمة المدنية المادة 76 يحق للوزير ان يقرر ذلك. ● الخريزج: من يوافق على طلب الحكومة يرفع يده. ● درولا دشتي: الحكومة لا

تمتة المنشور ص 8 ونحترم توجيهات صاحب السمو. ● د.خليل عبدالله: نكتشف الآن ان هناك توجيهات وليس قرار هذا أولا، ثانيا ليس قرار الوزير منفردا وناقشنا عدة ساعات فما النتيجة وما نتيجة هذا النقاش؟ ● د.علي العمير: كلام الوزيرة يثبت التناقض الحكومي، ونحن نحترم صاحب السمو، فسموه لم يمنع الإطفاين بل هو وجه بالمساواة. ● عبدالله التميمي: المناصب الإشرافية من الأخطاء الكبيرة التي سرتكبتها الحكومة إذا أحلتهم السى التقاعد، مثلما حدث في المؤسسات العسكرية، نعم نحن مع ضم دماء جديدة، ولكن المناصب الإشرافية هم المؤهلون لتولي المناصب القيادية. ● نواف الفريزج: المستشار الصراوي عندكم وأعلى لكم فتوى بانهم يستحقون المكرمة الأميرية، وأقصد الإطفاين. ● درولا دشتي: مجلس الوزراء وجه وزراء الى تقاعد الإشرافيين الذين أمضوا 30 سنة وليس من حقه ان يأخذ قرارا، وقانون الخدمة المدنية المادة 76 يحق للوزير ان يقرر ذلك. ● خالد الشطي: المستشار الصراوي عندكم وأعلى لكم فتوى بانهم يستحقون المكرمة الأميرية، وأقصد الإطفاين. ● درولا دشتي: مجلس الوزراء وجه وزراء الى تقاعد الإشرافيين الذين أمضوا 30 سنة وليس من حقه ان يأخذ قرارا، وقانون الخدمة المدنية المادة 76 يحق للوزير ان يقرر ذلك. ● الخريزج: من يوافق على طلب الحكومة يرفع يده. ● درولا دشتي: الحكومة لا



عدنان المطوع ونبيل الفضل ود.علي العمير ود. يوسف الزلزلة ويعقوب الصانع

**الآن**

# معرض التسوق الصيفي الدولي

**كافة مستلزمات العائلة** تشكيلة عالمية واسعة تحت سقف واحد

أرض المعارض الدولية - مشرف - صالة 4A - يستمر المعرض حتى 2013/6/22



نواف الفريع



هاني شمس



خالد الشليبي



د. مervat المبارك

إقرار المداولة الأولى للاقتراح بقانون بشأن إصدار المعاملات الإلكترونية

# المجلس يوافق على تقرير «الشكاوى» بشأن الترقيات النفطية وأحاله للحكومة



مبارك الخرينج وسعود الحريجي ود. محمد الهبيي ود. رولا دشتي وصالح عاشور وعسكر العنزى



د. يوسف الزلزلة



طاهر الفيلكاري وفيسل الكندري واحمد لاري

القانون. ● على العمير: المؤتمر ناجح بكل المقاييس وبعض الجلسات كانت انسجامية ورأينا عقوبات من الشباب. ● أحمد لاري: يجب على الدولة تحسين التشريعات الإلكترونية والمعاملات من القراصنة والاختراقات. ● سعدون حماد: نريد وقتا لمناقشة القانون وتأجيله ونود مراجعته، وهذا ليس قانونا جديدا وتبناه يعقوب الصانع، ولا نريد أن يكون القانون سلقا. ● يعقوب الصانع: الأخ سعدون حماد يناقض نفسه ويقول إن القانون موجود منذ 99 وإلى الآن لم يقر أي أننا بحاجة للإجماع عليه وهذه مداولة أولى ونحن نرحب بأي تعديلات. ● خليل عبدالله: هذا القانون متأخر 15 سنة وغياب مثل هذا القانون يعطل المعاملات الإلكترونية. ● يوسف الزلزلة: منذ 99 في ورقة عمل للحكومة الإلكترونية وما رأيناه أن كل الحكومات المتعاقبة لم تستطع إنجاز مثل هذه القوانين وكل الشكر للاخوان الذين تبذلوا الجهود التشريعية الذين أنجزوا هذه القوانين. ● رولا دشتي: أطالب بشطب بعض العبارات التي تمس الحكومة.

الفنية وتضعها عند الحكومة لتأخذها في عين الاعتبار. ● عبدالله المعيوف: شكر رئيس وأعضاء اللجنة على جهودهم وكذلك المكتب الفني على مجهودهم الطيب، ورئيس اللجنة رجل محل ثقة وتقدير. ● نواف الفريع: هناك طلب تقديم بند على بند وهو التعديلات على قانون المعسرين وهو مدرج على جدول الأعمال. ● خالد الشليبي: هذا القانون الاستعجال بالتصويت على المادة 38، غير موافق 0 والحضور 38. ● محمد الجبري: بودي الاستعجال بالتصويت على قوانين شعبية وقانون الـ «B.O.T» وبسودي ان يكون هناك اجتماع على هامش الجلسة للجنة المالية لانتهاء مثل تلك القوانين. ● سعدون حماد: بما أننا صوتنا على قانون يجب ان نتنقل للقانون الآخر لقيمة الوقت. ● رولا دشتي: الحكومة تجلب المجلس على التعاون المهم خصوصا قانون مهم يساهم بعملية التنمية ونتمن دور لجنة المراقب على دورهم في القانون. ● خليل عبدالله: نريد تطبيق القانون بشكل صحيح كبقية الآلية لإصدار القانون الذي استخدم الآلية القانونية التي استخدمها أصحاب الاختصاص والآلية قمة الرقي والمثل الأعلى مثل هذا

تمتة المنشور ص 9 موافقة على الإحالة. ● صالح عاشور: الآن نريد مناقشة القوانين علاوة الاولاد والقرض الإسكاني وبدل الإيجار بحسب اتفاقنا. ● رئيس المجلس علي الراشد: سنحده ذلك الآن لدينا أكثر من بند على جدول الأعمال وسنعمل على تحديد مناقشة البند التالي. ● نبيل الفضل: يجب على الحكومة عدم السكوت عن مقاطعة المنتجات الإيرانية التي أتت من بعض الساسة الذين يطبقون بالوقت الضائع. ● الرئيس علي الراشد: أولا سنناقش تقرير الحسابات الختامية ثم الحسابات التشريعية والاتصالات ومن ثم ديوسف الزلزلة: لقد قدمنا طلبا بمناقشة قوانين علاوة الاولاد وبدل الإيجار والقرض الإسكاني. ● رئيس المجلس علي الراشد: سنعمل على ذلك، ولكن يجب أن نلتزم بما أتى في جدول الأعمال. ● سعدون حماد: بالأمس اتفقنا على موضوع علاوة الاولاد وبدل الإيجار والقرض الإسكاني، فريد التصويت عليها دون مناقشة. ● علي الراشد: لم يتخذ قرار يوم أمس حول ذلك، ولكن الآن قدمت اقتراحات متعددة وصوت المجلس على أن تكون الأولوية للتشريعات الإلكترونية. ● عبدالله المعيوف: اذا لدينا

**حماد: مجلس الوزراء عين 4 متقاعدين في مجالس إدارات «النفط» وأمضوا أكثر من 35 عاماً**

**دشتي: كل وزير معني يهتم بتطوير وزارته ويأخذ القرار المناسب**

**الغلاف: إذا حصنت الحكومة قرارات الترقيات النفطية فستحول الاتهامات إلى رئيس الوزراء**

## ندوة «التحالف الوطني»: حكم «الدستورية» حول مرسوم الصوت الواحد سيكون تاريخياً



بشار الصايغ متحدثاً في الندوة



عبدالله النيجاري وحسين الغريب وبشار الصايغ وحسين العبدالله خلال ندوة التحالف الوطني

التي تحيط بالمجتمع، مضيافاً ان المرسوم لم يبين لنا الصلة بين تخفيض عدد الأصوات وعلاقتها بدرجة الفتن والمخاطر ولكون الصلة منقطعة بين السبب والتشريع فذلك يعني أن هناك غايات أخرى للمرسوم ليست فقط درء المخاطر. ● وشدد على ان السلطة التشريعية دائماً الغاية منها هي تحقيق مصلحة عامة للمجتمع واما ما تبين ان تشريعا ما صدر لتحقيق غايات خاصة لفئة معينة او شريحة معينة فهو يمثل انحرافا في استخدام السلطة التشريعية، مضيافاً: لذلك فإن مرسوم تعديل قانون الانتخاب يجب ان يهدف الى تحقيق مصالح عامة للمجتمع. ● وأشار الى ان ديباجة المرسوم تضمنت ان الهدف من إصداره هو درء الفتن والمخاطر الخارجية والداخلية

السلطة التشريعية ما شكل عدم وجود توازن بين السلطات، مضيافاً ان من التداعيات التي قد تحصل مع مرور الزمن ان الكتل السياسية في البرلمان نتيجة علمها المسبق بأن أي معارضة شديدة للسلطة التنفيذية ستقود هذه السلطة الى استخدام سلاح الحل ثم سلاح تعديل الانتخاب بما يقلل من حظوظ الكتل السياسية في الفوز بالانتخابات الألاحقة، الأمر الذي سيؤدي الى اذابة الرغبة في المعارضة ويمحوها مع مرور الوقت.

مجلس الأمة الممثل الوحيد للشعب الكويتي. وقال المحامي حسين الغريب ان مضمون الطعن الذي قدمه يعتمد على ثلاثة أركان الأول منها هو مخالفة المرسوم للمادة 71 من حيث القيود التي فرضها الدستور على استخدام صلاحية إصدار مراسيم بقوانين في حين يتمثل الركن الثاني بالمخالفة للمادة 50 من الدستور التي تنص على فصل السلطات، أما الركن الثالث والأخير فتتمثل بالمخالفة الانحراف في استخدام السلطة

قال أمين سر التحالف الوطني الديموقراطي بشار الصايغ ان الوضع الذي نعيشه الآن تاريخي ونحن نتختر قرار المحكمة الدستورية يوم الأحد المقبل حول دستورية المجلس الحالي والنظر في الطعون المقدمة حول ذلك، وخلال المرحلة الماضية تبين لنا بشكل واضح ان مجلس الصوت الواحد لم يحقق الوحدة الوطنية أو أي إنجازات وطنية محوولا إقرار قوانين شعبية الهدف منها تيرير العجز التشريعي والرقابي.



خالد الشطي ود. عبدالمعتمد دشتي



عصام الدبوس



م. عادل الخرافي



سعدون حماد

تكليف اللجنة التعليمية بالتحقيق في الشكاوى المقدمة لمدير ونائب مدير "التطبيقي" خلال السنتين الأخيرتين

# عاشور: ضرورة إحالة غير الكويتيين إلى التقاعد قبل الكويتيين



كامل الغوشي ود. علي العمير وخليل الصالح



د. رولا دشتي



فيصل الكندري وصفاء الهاشم

الهدر. ● محمد الجبري: هناك 3 اقتراحات وهذا الاقتراح يكلف 8250 مليوناً ويدفع لمرحلة واحدة عن طريق التأمينات الاجتماعية وأرجو إقراره في هذه الجلسة. ● فيصل الدويسان: باسم الشعب: أحرام على بلبله الدوح حلال للطير من كل جنس؟! ● رولا دشتي: أشكر زملائي النواب على ملاحظاتهم، نحن لسنا مختلفين على كرامة وعيش الأسرة الكويتية لكن تختلف على أننا نريد أن البقية من 12

**المبارك: قرار مجلس الوزراء يتنافى مع قانون الخدمة المدنية الذي يجيز مضي 35 سنة في الخدمة**

المناقضات والتفخيخ؟! هناك هدر في مناح كثيرة. ● عسك العنزلي: تشرفت بتقديم هذا الاقتراح في اليوم الأول من المجلس هذا، وهذه العلاوة (حق اليا مبرز ماتكفي والبنزين ما تكفي والحليب حتى ماتكفي). ● طاهر الفيصلكاوي: أؤيد كلام رولا دشتي بأنه يجب أن يتوقف الهدر في الميزانية فقد نعطي الموظف 6300 دينار ليصل عمره إلى 21 سنة وهذا هدر وخسارة 600 مليون دينار مناقصات الكهرباء هل هذا ليس هدرا؟ ● عسك العنزلي: أتمنى من الحكومة إقرار العلاوة ورولا آخر وحدة تتكلم عن موضوع

● خالد العدة: أوجه الهدر كثيرة من الحكومة، المواطن يعاني معاناة شديدة والعلامة هذه مستحقة. ● سعدون حماد: النواب بالإجماع وافقون فرجاء نصوت على القانون وننتهي. ● عبدالله أبل: هل هناك خطة تنموية؟ تتجسراً الحكومة على المواطن ولا تتجرأ على التجار. ● عدنان المطوع: المتقاعدون الذين يأخذون نصف مليون من النقطة «محد قالهم ليش» هناك تقصير كبير هل الحكومة بالمحاسبة. ● بدر البذالي: الدستور نص على حماية الطفولة بالمادة 9 لا توجد رؤية للحكومة لتنشيط الاقتصاد.

عبدالله معيوف: نتعجب من كلام د. رولا بالحدث الانشائي الحكومة مقصرة في مراقبة جهات عديدة. ● عبدالله التميمي: كلام د. رولا 100٪ وهذا الكلام لا يلامس الواقع، وأتمنى تطبيق الضرائب على التجار وجعلها علاوة لسالواد وهناك خلل للحكومة وليس للنواب. ● عدنان المطوع: المتقاعدون الذين يأخذون نصف مليون من النقطة «محد قالهم ليش» هناك تقصير كبير هل الحكومة بالمحاسبة. ● بدر البذالي: الدستور نص على حماية الطفولة بالمادة 9 لا توجد رؤية للحكومة لتنشيط الاقتصاد.

الحالي والجيل القادم. ● يوسف الزلزلة: د. دشتي ذكية تتكلم بهذه الطريقة ليرد الأعضاء ويفتح باب النقاش أرجو من الإخوان ألا تنطلي عليكم حجج الحكومة. ● رولا دشتي: الحكومة لا تحتال على أحد والموضوع جدي، ويجب أن نتحمل المسؤولية الوطنية والفواض الحالية لن تستمر. ● يوسف الزلزلة: لا تقص عليكم الحكومة قل نصوت ونخلص.

قيمة علاوة الأوالاد 75 دينارا شهريا بحيث لا يزيد عدد الأوالاد على 7 أوالاد وأرجو تثبيت القانون بالمضبطة والتصويت عليه. ● رولا دشتي: الحكومة معترضة على زيادة علاوة الأوالاد، ويجب أن يعي المجلس الوضع المستقبلي للميزانية ومتوقع أن يأتي العجز بين عام 2021 و2030 وأتمنى أن يعيد المجلس النظر بهذا القانون، ونحن مع تحسين وضع الأسرة ولكن الميزانية لا تتحمل وعلينا واجب وطني وحقوق للجيل الحالي ويجب أن نوازن في مثل هذه الاقتراحات ولتحمّل المسؤوليات الوطنية للجيل

تتمه المنشور من 10 وانتقل المجلس للتصويت على المداولة الأولى من القانون. ● موافق 39، غير موافق 1، ممتنع 4، الحضور 44. ● وافق المجلس على المداولة الأولى من القانون. ● وانتقل المجلس لمناقشة اقتراح لطلب تقديم قوانين علاوة الأوالاد والعمالة الاجتماعية ودعم العمالة الوطنية والقرض الإسكاني وال B.O.T ليناقتش الثالفة المقبل. ● وافق المجلس على الاقتراح المقدم. ● يوسف الزلزلة: انتهت اللجنة المالية إلى أن تكون

الشركة الوطنية للأوفست (الكويت)  
National Offset Company (kuwait)

## تأهيل بخصوص

### فرصة استثمارية مع شركة أجنبية لإنشاء شراكة لتنفيذ مشروع في مجال التعليم "المدرسة الألمانية في الكويت"

تعلن إدارة الشركة الوطنية للأوفست عن وجود فرصة لتحقيق الشراكة المستدامة بين واحدة من الشركات الأجنبية الملتزمة ببرنامج الأوفست والتقطاع الخاص الكويتي وذلك لتأسيس شركة متخصصة بتنفيذ مشروع تعليمي (المدرسة الألمانية في الكويت).

**سيتم تأهيل الشركات الكويتية بمن تتوفر لديه الشروط التالية كحد أدنى:**

- 1) أن تمتلك الشركة الخبرة اللازمة للتعاون مع الشركات الأجنبية والعالمية.
- 2) أن تمتلك الشركة خبرة في التعامل مع الجهات الحكومية وبيان عن المشاريع الحكومية المنفذة.
- 3) سجلات مالية وإفوية وقوية مناسبة لطبيعة هذه الشراكة متضمنة:
  - الملاءة المالية لأخر ثلاث سنوات
  - وضع مالي لأخر ثلاث سنوات
  - بيانات مالية معتمدة لأخر ثلاث سنوات
  - توفير المستندات القانونية التالية (شهادة السجل التجاري، عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة).
- 4) يفضل أن يتوفر لدى الشركة أرض بمساحة لا تقل عن 6000 متر مربع في موقع جيد ويسهل الوصول إليها ويفضل أن تكون الأرض مرخصة لمدرسة ولديها موافقات لبناء مدرسة.
- 5) أن لا يكون لدى الشركة مانع من التأكد والتدقيق على عملها الحالي والسابق.

فعل من تتوفر لديه الرغبة في المشاركة التقدم إلى مقر الشركة الوطنية للأوفست الكائن في منطقة الصالحية - شارع فهد السالم - برج السلام - الدور الخامس، بموجب خطاب إبداء الرغبة في المشاركة مرفق معه كافة المستندات التي تثبت توفر الشروط المذكورة أعلاه على أن تكون موقعة ومختومة من قبل الجهة المقدمة، وأي مستندات لا تتماشى مع الشروط المذكورة أعلاه تعتبر لاغية، مقابل مبلغ وقدره -/500 د.ك (خمسمائة دينار كويتي فقط لا غير) غير قابل للإسترداد يتم سداه بموجب شيك مصدق من بنك محلي باسم الشركة الوطنية للأوفست على أن يكون آخر يوم للتقديم هو يوم الأربعاء الموافق 26/ يونيو/ 2013 في تمام الساعة 1.00 ظهرا .

يجب تقديم 5 نسخ أصلية في ظرف محكم الإغلاق بعنوان:

**"فرصة استثمارية مع شركة أجنبية لإنشاء شراكة لتنفيذ مشروع في مجال التعليم "المدرسة الألمانية في الكويت"**

وفيما بعد ستقوم الشركة الوطنية للأوفست بإخطار الشريك/ الشركاء الذين تطبق عليهم الشروط المذكورة أعلاه ودعوتهم إلى استلام دراسة الجدوى الاقتصادية وتوقيع إتفاقيه السرية لضمان سرية المعلومات، ويتعين على هذا الشريك/ الشركاء خلال مدة اسبوع بحد أقصى إخطار الشركة الوطنية للأوفست بقرارهم النهائي بشأن هذه الشراكة، ومن ثم تقوم الشركة الوطنية للأوفست بإرسال القائمة النهائية بالشريك/ الشركاء للشركة الأجنبية صاحبة المشروع وذلك لإختيار الشريك/ الشركاء الكويتيين المناسبين لها ومن ثم تقوم الشركة الوطنية للأوفست بالإعلان عن الشريك الفائز بالإختيار طبقاً للمعايير.

**ملاحظات:**

- لن تقوم الشركة الوطنية للأوفست بتعويض التكاليف المتعلقة بإعداد مستندات التأهيل بما في ذلك تكاليف السفر وما شابه.
- يجوز للشركة الوطنية للأوفست إعداد أي تعديلات قد تراها مناسبة.
- على المتقدمين الذين يرغبون الدخول في هذه الشراكات الإطلاع النا على لجهة على الأسس والمعايير المعتمدة لدى الشركة الوطنية للأوفست الخاصة بالشراكة المتوفرة لدى الشركة.

هاتف: +965 22219200 - فاكس: +965 22492904 - ص.ب 26363 الصفاة 13124 الكويت  
www.noc.com.kw مدينة الكويت، شارع فهد السالم، برج السلام، الدور 4 و 5

التصويت على علاوة الأوالاد في المداولة الثانية			
م	الاسم	موافق	غير موافق
1	أحمد لاري	✓	
2	أحمد الحمود		✓
3	أحمد الخالد		✓
4	أحمد الملقبي	✓	
5	أنس الصالح		✓
6	بدر البذالي	✓	
7	جابر المبارك		✓
8	حسين القلاف	✓	
9	حماد الدوسري		✓
10	حمد سيف		✓
11	خالد الشطي	✓	
12	خالد الشليمي	✓	
13	خالد العدة	✓	
14	خلف دميتر	✓	
15	خليل الصالح	✓	
16	خليل عبدالله	✓	
17	ذكري الرشدي		✓
18	د. رولا دشتي	✓	
19	سالم الأذينة		✓
20	سعد الخنפור	✓	
21	سعد البوص	✓	
22	سعدون حماد	✓	
23	سعود الحريجي	✓	
24	سلمان الحمود		✓
25	شريدة العوشرجي		✓
26	صالح عاشور	✓	
27	صباح الخالد	✓	
28	صفاء الهاشم	✓	
29	صلاح العتقي	✓	
30	طاهر الفيلكاوي	✓	
31	عادل الخرافي	✓	
32	عبدالحمد دشتي	✓	
33	عبدالرحمن الجبران		✓
1		38	1

### توصيات تقرير لجنة العرائض والشكاوى حول ترقيات النشط

أولاً: من خلال استعراض هذا النظام وضمان الحيادية وعدم تدخل الأهواء الشخصية فإن اللجنة توصي بالغاء هذا النظام واعتماد نظام جديد يعتمد كلياً على حقائق وبيانات وخبرة الموظف دون تدخل الآراء الشخصية بحيث يشتمل على البنود التالية:

- عدد سنوات خبرة الموظف الإجمالية.
- عدد سنوات خبرة الموظف على الوظيفة الحالية.
- التقييم السنوي للموظف.
- منح تميز لأصحاب الشهادات الدراسية العليا.
- الاعتماد على "تكيف الموظف بالوكالة" لقياس قدرات ومهارات وكفاءة المرشح.
- عدم مفاضلة من يحملون وظائف تختلف في الوزن الوظيفي.
- إن رأي الإدارة ورأي الرئيس المباشر سينعكس بلا شك من خلال تقييم الأداء السنوي للموظف وبالتالي ستكون آراء مجموعة على مدى ثلاث سنوات أو أربع سنوات ولن تكون وليدة لجنة مؤقتة.

في فترة محدودة، ثانياً: إلغاء التعميم رقم 20/ 2012 الخاص بشركة نفط الكويت وما يترتب على ذلك من آثار.

ثالثاً: تشكيل لجان جديدة للمفاضلة لا يدخل من ضمن أعضائها من سبق وأن قام بالمفاضلة السابقة.

رابعاً: إجراء المفاضلة الجديدة على النظام المقترح للترقيات السابق ذكره بالتوصية السابقة.

خامساً: إجراء المفاضلة الجديدة طبقاً للبيانات التي تمت عليها المفاضلة السابقة وكما هي بتاريخ التعميم السابق 2012/12/27.

سادساً: استبعاد من لا تنطبق عليهم الشروط من الدخول بالمفاضلة ممن تم ذكرهم بالجدول المرفق مع هذه الدراسة.

سابعاً: حصر المفاضلة بالموظفين المنظمين ومن تنطبق عليهم الشروط الترتي ضمن التعميم رقم 20/ 2012.

ثامناً: حصر الترقيات القائمة بالمنظمين من هذا التعميم حتى يتم تسكين جميعهم.

تاسعاً: منح الأولوية في الترقيات لمن هم في نفس المستوى والوزن الوظيفي والأخص حملة مسمى الاختصاصي.

واللجنة إذ تقدم تقريرها إلى المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.

قدم عدد من النواب توصيات حول تقاعد القياديين جاء فيها:

نقدم للمجلس المقرر بالتوصيات التالية على هامش الجلسة المخصصة اليوم لقرارات مجلس الوزراء والوزارات والمتعلقة بإحالة من بلغت مدة خدمته ثلاثين عاماً من القياديين بالدولة ومتولي المناصب الاشرافية، وذلك بإحالة التوصيات التالية للحكومة:

- 1 - منح نهاية خدمة للموظف في المناصب الاشرافية الذي يحال للتقاعد بعد مرور 30 سنة من الخدمة تعادل 24 شهرا من راتبه الشامل والأخير.
- أو إعطائهم مهلة سنتين كاملة نهائية قبل إحالتهم للتقاعد.
- 2 - إعداد تقرير عن إجراءات الحكومة (مع المبررات) في هذا الشأن.

